

الاحتفال بانجاز مشروع «منح الشفافية والمحاسبة» وزير الاتصالات خلال اجتماع مع ممثلي الاعلام: اتفقنا على جعل لبنان مدينة اعلامية

الجديدة في الوزارة، اما الشركات غير المشرعة فامامها فرصة كي تسوي اوضاعها، من دون العودة الى الماضي وفتح كل ما حصل سابقا وحواله تساؤلات كبيرة. وستعمل الادارة لانهاء كل التراخيص في حد اقصاه نهائية لانهاون الثاني، بالتعاون مع الامن العام والاستخبارات العسكرية في الجيش لتسهيل هذه المهمة، بحيث تكون كل المؤسسات الاعلامية والشركات التجارية قد حصلت على التراخيص اللازمة بين اول كانون الثاني ٢٠٠٩ ونهايته. وتاليا، يبدأ تسجيل المتوجبات والمدفوعات على هذه المؤسسات والشركات تجاه وزارة الاتصالات من نهاية كانون الثاني ٢٠٠٩. والاحتساب في مجال الـ SNG يتم بشكل يومي.

- في المقابل، سنعد في وزارة الاتصالات مشروع مرسوم رسوم جديدة للـ SNG يأخذ في الاعتبار:

١- المؤسسات الاعلامية التي يتوجب عليها على كل SNG يوميا مبلغ ٨٠ SDR أي ١٢٠ دولارا، والتي تستعمل الـ SNG لغرض البث العائد الى محطاتها وليس لغرض تجاري، لا تتساوى مع شركات اخرى تؤجر الـ SNG خلافا للقانون. وتاليا، سنعتمد مع هذه المؤسسات الاعلامية تعرفه مخفضة بشكل نوعي بحيث تراعى هذه المؤسسات لتشجيعها على تسديد ما يتوجب عليها. كما ستعطي تشجيعا على كل SNG اضافي تقنيته.

٢- اما المؤسسات الاعلامية غير المرخص لها، فهذه مناسبة لها كي تسوي اوضاعها في المجلس الوطني للاعلام ثم في مجلس الوزراء، لكي تتساوى مع كل المؤسسات الاعلامية التي تستعمل لبنان للثب واعادة البث الفضائي. وهي فرصة ايضا لتشريع كل المؤسسات الاعلامية العاملة على ارض لبنان.

- اما الشركات التجارية فلا يسمح لها بحسب المرسوم ٧٢٨٨، لا بتأجير ولا باستثمار الـ SNG، والا تخضع لغرامة بـ ٣٠ الف SDR أي نحو ٤٥ الف دولار، وكذلك الامر بالنسبة الى المؤسسات التي لا تدفع متوجباتها. نحن سنقترح السماح لهذه الشركات التجارية بالاستثمار والتأجير، لان السوق الاعلامية بحاجة ماسة لاستعمال الـ SNG.

مشروع منح الشفافية

من جهة اخرى، ولمناسبة انجاز الهيئة المنظمة للاتصالات برنامج مشروع «منح الشفافية والمحاسبة»، الذي ادارته «امديست»، بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، اقيم احتفال أكد فيه الوزير باسيل دعمه كل النشاطات التي تقوم بها الهيئة.

ولفت رئيس مجلس ادارة المدير العام للهيئة الدكتور كمال شحادة الى الالتزام بتحقيق الاهداف التي وجدت لأجلها الهيئة المنظمة للاتصالات وعلى رأسها تحرير قطاع الاتصالات بما يضمن حرية التنافس ومنع الاحتكار وتعويم خدمات اتصالات افضل باقل أسعار ممكنة.

اعلن وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل عن تاريخ ١٧ كانون الاول كموعدا خيبر للمؤسسات الاعلامية لتسوية اوضاع المحطات المتنقلة SNG. وأشار الى العمل على بلورة رؤية واحدة لجعل لبنان مدينة اعلامية على مستوى المنطقة.

راس الوزير باسيل في مكتبه في الوزارة قبل ظهر امس، اجتماع عمل مع ممثلين لوسائل الاعلام المرئي الارضي والفضائي ورئيس المجلس الوطني للاعلام عبد الهادي محفوظ والعضو في المجلس غالب قنديل، في حضور المدير العام للاستثمار والصيانة في الوزارة، الرئيس - المدير العام لهيئة اوجيرو الدكتور عبد المنعم يوسف والمستشارين القاضي انطوان الناشف وانطوان البستاني ومديرين. وحضر عن وسائل الاعلام: رئيس مجلس ادارة تلفزيون OTV روي الهاشم، مدير الاخبار والبرامج السياسية في قناة المنار محمد عفيف، مدير الادارة في قناة الجديد ابراهيم الحلبي، المدير العام لقناة المرأة العربية نقولا ابو سمح، المدير التنفيذي في سترايك جان كلود رزق، ميرنا سعيد عن المؤسسة اللبنانية للارسال.

بعد الاجتماع، عقد الوزير باسيل مؤتمرا صحافيا شرح فيه المداورات والقرارات. وقال: اتفقنا على رؤية واحدة، بحيث يتحول لبنان مدينة اعلامية على مستوى المنطقة. وطرحنا افكارا عدة وخصوصا فيما يتعلق بموضوع عرب سات، واتفقنا على متابعة هذا الامر وامكانية جعل وزارة الاتصالات المزود الاساسي لهذه الخدمة عبر تعاقد واحد مع عرب سات ومع هذه المؤسسات الاعلامية، كما طرحت افكار اخرى تستوجب المتابعة مع وزارة الاعلام والبحث في كل التشريعات الضرورية.

محطة أرضية متنقلة

الموضوع الثاني الذي تطرقنا اليه، هو موضوع الـ SNG (المحطات الأرضية المتنقلة) وسبق ان تطرقنا الى هذا الامر سابقا، اذ ليس طبعيا ان تدفع مؤسسات اعلامية متوجباتها عما تملك من SNG من دون انقطاع وبشكل كامل في حين هناك مؤسسات اعلامية او شركات تجارية لا تدفع أيا من هذه الرسوم المتوجبة. ويدافع العدالة ومعاملة الجميع بسواسية، لا يمكننا السكوت عن هذا الواقع، وسبق ان اصدرنا مذكرات في هذا الصدد وتعاميم وآليات كي تستحصل كل المؤسسات على التراخيص اللازمة. راجع عدد من اصحاب المؤسسات واشتكوا، ونحن تفهمنا. وابدينا رغبة في مساعدتهم في هذا المجال. واتفقنا على الآتي:

- تعطى كل المؤسسات الاعلامية والشركات التجارية فترة اقصاها ١٧/١٢/٢٠٠٨ كي تتقدم بكل المعلومات والمستندات المطلوبة منها للحصول على ترخيص من وزارة الاتصالات لاقتناء واستعمال الـ SNG. ثمة شركات تملك تراخيص سابقة ستجدد بموجب الاضبارة